14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
Email:14october@14october.com
www.14october.com

إشراف / بشير الحزمي

البنك الدولي يعلن عن تقديم (8) ملايين دولار لدعم المجتمع المدني في اليمن

زقوت : منظمات المجتمع المدني في اليمن الأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

صنعاء/ بشير الحزمي :

صادق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي مؤخرا على تقديم منحة بقيمة 8 ملايين دولار لبرنامج دعم منظمات المجتمع المدني في اليمن ، وذلك استجابة لطلب من الحكومة اليمنية بمساعدة منظمات المجتمع المدني وتقوية دورها في عملية بناء الدولة.

وذكر بيان صحفي صادر عن البنك الدولى حصلت الصحيفة على نسخة منه أن البرنامج يرتكز على مكونين أساسيين يعززان بعضهما بعضا ، ويهدفان إلى ترسيخ بيئة تؤهل عمل منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني ، وإلى بناء قدرات المنظمات لتمكينها من المشاركة في مشاريع التنمية ، وفي صلبها انخراط ومشاركة المواطن.

وأشار البنك الدولي في بيانه الصحفي الى أن الهدف الرئيسي سيكون تسهيل قوانين التسجيل في القطاع غير الحكومي ، وذلك بغية زيادة الشفافية وتسهيل إنشاء ودخول منظمات جديدة. موضحا أن هذا المشروع سيوفر تدريبات أيضاً في قضايا المساءلة الاجتماعية وسيقدم منحا صغيرة لوضع تلك المعرفة قيد الاستخدام .

وفي هذا السياق يقول مدير قطاع التنمية الحضرية والاجتماعية في منطقة شرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي ، فرانك بوسكيه «التجارب في العالم أظهرت لنا أن دور منظمات المجتمع المدني حيوي خلال الفترات الانتقالية ، إذ أنه بإمكانها التوسط ما بين الدولة والمواطن».

ولفت البنك الدولي الى أن البرنامج يشمل مجموعة متنوعة من الشركاء ، ومنهم وزارتا التخطيط والتعاون الدولي والشؤون الاجتماعية والعمل ، بالإضافة إلى منظمات من المجتمع المدني. وأن جامعتي صنعاء وعدن ستقومان بتنفيذ برنامج بناء القدرات ، كما ستلعبان دورا محوريا في إيصال المعرفة المتعلق بالمساءلة الاجتماعية.

من جهته أكد مدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زقوت أن منظمات المجتمع المدني في اليمن هي من الأكثر نشاطا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وقال "أعداد المنظمات التي تعمل في الشأن الاقتصادي، والاجتماعي ، والإنساني ، والحقوقي ، تتزايد ونعتقد أن لها دورا مهما ومحوريا تلعبه في مستقبل التنمية في اليمن الجديد».

وأوضح زقوت أن مبلغ المنحة المقدمة سيذهب لبناء القدرات والمساعدة الفنية لمنظمات المجتمع المدني في اليمن، وكذلك سيقدم منحا صغيرة لبعض المنظمات.

ولفت الى أن جميع المنظمات الموجودة في الجمهورية اليمنية والتي قد يصل عددها الى 12 ألف منظمة غير حكومية مؤهلة لكي تتقدم للطلب للحصول على الدعم من هذا المبلغ كون الدعم ليس محصورا على منظمات بعينها .

وأشار زقوت الى أن عملية الدعم ستتم على مسار شفاف جدا .وأن طلبات الحصول على الدعم لا ينبغي أن توجه لمكتب البنك الدولي وإنما من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي سيقوم بدوره بدراسة هذه الطلبات .

مساع حكومية للحد من زراعته في اليمن للحفاظ على المياه

الموز أكثر المحاصيل استهلاكا للمياه ويشكل خطرا كبيرا على المخزون المائي

صنعاء/ بشير...

أظهرت العديد من الدراسات المختلفة عن المياه في اليمن أن الوضع المائي أصبح اشد حرجا ويتفاقم سنويا بفعل عوامل كثيرة اهمها الزيادة السكانية وتناقص معدلات مياه الامطار والاستهلاك الجائر في مختلف مناحي الحياة ، حيث ينظر للمياه بأنها ثروة خاصة ولا تخضع للتكاليف وبالتالي للتقنين والمراقبة .

وأوضحت الدراسات أن اليمن من أشد بلدان العالم فقرا بالموارد المائية وذلك على المستوى الاستهلاكي للفرد والذي وصل في عام 2005 الى (140)م3 للفرد ، وقد انخفض ذلك الرقم بحلول 2010 الى (120)م3 .

وتشير العديد من الدراسات الى أن معدلات هطول الامطار تتذبذب بين المواسم حيث أن المعدلات في المناطق الساحلية والشرقية تتراوح بين (50 – 100) ملم وفي المرتفعات تتراوح بين (400 – 800) ملم وهناك فترات جفاف لبعض السنوات تتراوح بين (5 - 7)سنوات لبعض المناطق والتي بدورها تؤثر على مخزون الاحواض المائية بشكل مباشر حيث يظهر ذلك الانخفاض بين (4 – 6) متر سنويا .

وذكرت وزارة الزراعة والري في تقرير لها أن الموز يعتبر من أكثر محاصيل الفاكهة استهلاكا للمياه ويشكل وزن الماء المكون للموز بنسبة 60 % ، ويقدر متوسط استهلاك الهكتار الواحد (25922) م3 في حالة الري التقليدي والتي تعادل استهلاك تلك الكمية لعدد (216) شخصا للسنة بحسبة استهلاك (120) م3 .

وأوضحت وزارة الزراعة أن بعض الدراسات قدرت استهلاك المياه بشكل جائر لمحصول الموز حيث يبلغ مقدار الري لمساحة (10264) هـ حوالي (266) مليون م3 بالري التقليدي (الغمر) ، وفي حالة الري الحديث فقد أشارت تلك الدراسات إلى أن إجمالي استهلاك المياه لنفس المساحة يقدر بحوالي (163) مليون م3 .

وأشارت وزارة الزراعة الى أنه وبالرغم من وجود فارق جوهري بين الري التقليدي والري الحديث الا أن زراعة الموز تشكل خطرا كبيرا على المخزون المائي في ظل الفارق الكبير بين المياه المسحوبة والمتجددة .

وذكرت وزارة الزراعة والري أن محصول الموز من المحاصيل الرئيسية في زراعة الفواكه حيث يغطي الاستهلاك المحلي ويصدر الفائض الى السوق العالمية ، حيث يحتل في العملية التصديرية 4 % من إجمالي الصادرات الزراعية .وأن ذلك التصدير الكبير موجه الى دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وخاصة في ظل اجراءات تم اتخاذها هناك للحد من زراعة الموز نظرا لكثرة استهلاك المحصول للمياه ، وتم الاستعاضة بعملية الاستيراد لتغطية حاجة السوق الخليجية .

ولفتت الزراعة الى أن الاجراءات المتخذة في الدول المجاورة للحد من زراعة الموز أدت إلى زيادة الطلب ، وبالتالي انتعاش زراعة الموز في بلادنا ، وهو ما أدى الى الاستنزاف الكبير للمياه وبما يؤدي إلى مرحلة التملح في بعض المناطق وعلى وجه الخصوص في محافظة الحديدة بالوديان الرئيسية لأهم المحاصيل التي لدى اليمن فيها ميزة نسبية .

ووفقا لكتاب الاحصاء الزراعي فان انتاج محصول الموز في اليمن قد بلغ عام 2011 (129،337) طنا فيما كان الانتاج عام 2008 (128،796) طنا .

وأوضحت وزارة الزراعة أن بعض المسوحات التي اجريت اخيرا تشير إلى أن زراعة الموز في الغالب لا زالت زراعة تقليدية أي الزراعة بالغمر للحقول وبمعدلات كبيرة جدا ، حيث أنها عملية مباشرة في التأثير على المخزون المائي والذي وصل في بعض المناطق الى ظهور التملح ، وهنا فإننا قد وصلنا الى مرحلة الخطر ويبدو أن زراعة المحصول آخذة في التوسع وخصوصا في المناطق الرئيسية في محافظة الحديدة للوديان الرئيسية (زبيد، رماع ،سهام ، سردود ، وادي مور). وتلك المناطق أخذ التوسع فيها تحت زراعة محصول الموز مدى كبير قابلها التوسع في حفر الآبار التى بلغت في المتوسط بين (3 – 4) هـ بئر وبلغ الاسراف في عمليات الري تحت محصول الموز (7 - - 10) أيام وتصل عملية الغمر في الحقول بين (30 – 40) سم . وحيال ذلك يقول العديد من الخبراء أن اليمن يقوم بتصدير المياه الجوفية تحت زراعة الموز الامر الذي سيؤدي الى نتائج وخيمة على الزراعة اليمنية .

وتشير نتائج المسح الميداني عبر هيئة تطوير تهامة 2012 الى أن زراعة مساحة هكتار واحد من محصول الموز تتطلب (62،400) م3 في حال تم الري بالغمر بينما يحتاج الى (24،300) م3 في حال تم الري بالتنقيط . ويتضح من ذلك الوفورات المائية ما بين نظام الري بالتنقيط والري بالغمر.

وتشير الاستراتيجية الزراعية الى أن العائد المحقق لمحصول الموز لكل م3 تحت نظام الري بالغمر يبلغ 20 ريالا فيما يبلغ العائد المحقق تحت نظام الري الحديث بالتنقيط 53 ريالا . ومن خلال ذلك يتضح أن العائد من كل متر مكعب من المياه المستخدم في الانتاج تحت زراعة الموز متدن بينما العائد المحقق من كل متر مكعب تحت نظام الري الحديث مرتفع.

وذكرت وزارة الزراعة والري أنه وأمام هذه الحالة وكون أهم المحاذير عدم التوسع تحت زراعة الموز ومحاولة التقنين لاستهلاك المياه عبر ادخال نظام الري الحديث نظرا للمتطلبات المائية الكبيرة ، وفي هذه الحالة فان الاتجاه الاسلم يجب ان يكون الى التوسع الرئيس وزيادة الانتاج في وحدة المساحة وإدخال نظام الري الحديث وبما يلبي الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك من الموز والتصدير قدر الامكان.

وتضمن تقرير وزارة الزراعة مجموعة من التصورات بهدف تقليل الاستنزاف المائي وبالذات مع محصول الموز والتي لخصها في توفير التمويلات اللازمة لجعل تعميم لجعل تعميم الري بالتنقيط على اكبر قطاع واسع من المزارعين ورفع نسبة الدعم من شبكات الري الى 75 % بدلا عن 50 % ، المنع في التوسع للمساحات الجديدة تحت محصول الموز ما لم تكن بوسائل ري حديثة ، إجراء المسح على مستوى زراعة الموز في المحافظات الاخرى وتطبيق نفس نظام الدعم ، تنفيذ حزمة من الاعمال البحثية والإرشادية على مستوى مناطق زراعة الموز وتعميم نتائجها على المستهدفين ، توفير الدعم لبرنامج ارشادي وتوعوي للري والمقننات المائية .

المرأة اليمنية .. نجاحات وانتصارات غير مسبوقة

حورية مشهور ›

في اليوم العالمي للمرأة الذي يحتفل به العالم تحت شعار مساواة المرأة تقدم للجميع تحتفل المرأة اليمنية وتشارك نساء العالم بنجاحاتها وانتصاراتها فلم يسبق للمرأة اليمنية أن كانت حاضرة في المجال العام كما هي اليوم ، والتي بدأت بمشاركتها المذهلة في الثورة الشبابية الشعبية السلمية حاملة قيمها العظيمة في تغيير الحاضر والتأسيس لمستقبل أفضل للأبناء والأحفاد.

كما حضرت المرأة في مؤتمر الحوار الوطني وكان بجانبها أشقاؤها الكرام الذين أفسحوا لها المجال ورحبوا بحضورها واحترموا نضجها وفكرها وطرحها ، ولم يكن همها قضية المرأة أو مشكلاتها بل تحملت مسؤولية الدفاع عن كل قضايا الوطن فهي تطالب بتغيير جوهري يمس حياة الإنسان اليمني ويحفظ كرامته ويلبي طموحاته وتطلعاته في وطن آمن ومستقر يتشارك الجميع في بنائه ونمائه وتحقيق الرفاه لأبنائه. وسيتعين على نساء ورجال اليمن أن ينتقلوا من الثورة إلى بناء الدولة وهي المرحلة الأصعب ولكني لا أخالها صعبة أمام صلابة اليمنيين وقدراتهم الخارقة على الصبر والتحمل والخروج دائما منتصرين في كثير من الملمات.

لا نشك للحظة واحدة أن الدستور الجديد الذي سيصاغ ليعبر عن الإرادة الشعبية الوطنية والإجماع الوطني سيجسد حقوق جميع الأفراد كباراً وصغاراً رجالاً ونساءً ، أصحاء ومعاقين ، حاضرين ومهمشين وهذا هو جوهر المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية التي دفع من أجلها خيرة شباب الوطن أغلى التضحيات ولذا لا مناص من الاستجابة لها استجابة كاملة بتجسيد حقوق الإنسان في الدستور الجديد تجسيداً كاملاً مع تركيز على حقوق المرأة والشباب والأطفال والمعاقين والمهمشين وهي الفئات التي يعتقد المشرعون أن حقوقها مدمجة بصورة آلية وهم يصيغون التشريعات والقوانين.

نذكر ونحن نلتفت لشعار اليوم العالمي للمرأة هذا العام بأن تعليم البنت يعني تعليم الأمة وقد قالها شاعر النيل حافظ إبراهيم في القرن الماضي « الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق» والتعليم هو حجر الزاوية في النهوض بالأمة وتحقيق التنمية ولا مجال للحديث عن تنمية و50 % من الموارد البشرية لا تنال نصيبها من الاهتمام تعليماً وتدريباً لأن الاستثمار في الإنسان هو الربح الأكيد وهو الذي بدوره سيخلق المعجزات وكثير من الأمم التي تقدمت وحققت مؤشرات تنموية متقدمة فعلت ذلك لأنها جعلت من الإنسان من مهده إلى لحده محور اهتمامها بل واهتمت به أيضاً جنيناً في بطن أمه من خلال رعايتها وتغذيتها والاهتمام بصحتها.

إن أهمية التعليم ستؤدي إلى انشغال الناس بالفكر والعمل والإنتاج والإبداع ليبتعدوا عن كل ما يقود إلى العنف والصراع وأتصور أن النساء يمكن أن يلعبن أهم الأدوار في نبذ العنف واللجوء للوسائل الآمنة في حل النزاعات والصراعات لأنهن أكثر المخلوقات اللاتي اكتوين بنيران العنف والصراع ومن فقدان الأزواج والأبناء والإخوة إلى تحمل أعباء ومسؤوليات الأسرة التي قد لا تكون مستعدة لها الاستعداد الكافي بل والأمر والأقسى أن تكون هي بذاتها هدفاً للعنف والصراع من خلال تعرضها للقتل أو الأسر أو الاغتصاب أو النزوح وما أحوجنا للأمن والسلام في هذا العالم القلق المضطرب.

وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها رقم «1325» لعام 2000 قد دعت لإشراك النساء في صناعة الأمن والسلام وللأسف فإن الأمم المتحدة ذاتها لا تراقب تنفيذ هذا القرار واستجابة الدول له.

والكلمة الأخيرة أذكر بها نفسي وأخواتي وإخوتي من المناصرين لحقوق المرأة أن العمل الحقيقي هو أن نقدم ما يمكن تقديمه للمرأة الريفية بصورة خاصة لتتعلم وتتحسن صحتها وتنال نصيبها من الاهتمام لتنتج وتبدع ولديها المقومات لذلك إذا ما وجهنا وسخرنا جهودنا للالتفات لها وهي تعمل بصمت ودون ضجيج ومن كدها وعرق جبينها نأكل نحن ونتغذى وتسهر هي وتشقى.

وكل عام والمرأة اليمنية وكامل أفراد الأسرة اليمنية الصغيرة والكبيرة داخل الوطن بود وسلام وخير وأمان والتهنئة موصولة للمرأة العربية وكل نساء العالم.

■ وزيرة حقوق الانسان

«الفاو» تؤكد الحاجة إلى التعاون الإقليمي الاستراتيجي في مجال الأمن الغذائي

الصراعات والنمو السكاني السريع والتوسع العمراني تحديات خطيرة للأمن الغذائي

روما /متابعات :

ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «FAO" أن الصراعات، والنمو السكاني السريع، والتوسع العمراني، والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية تشكل جميعا تحديات خطيرة للأمن الغذائي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، على الرغم من التقدم المحرز في بعض من بلدانه.

وقالت المنظمة في تقييم عرض في المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثين للشرق الأدنى وشمال إفريقيا أن ثلاثة من بلدان الإقليم (الجزائر ، والأردن والكويت) تمكنت من الإيفاء فعليا بالهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية «MDG1"، بالنجاح في خفض نسبة سكانهم الذين يعانون الجوع المزمن بمقدار النصف.

وكشف التقييم أن عدد من يعانون نقص التغذية على صعيد الإقليم ما زال يقرب من 43.7 مليون شخص أو 10 % من مجموع سكانه ، في حين يعاني من تقزم النمو 24.5 % من مجموع الأطفال دون سن الخامسة بسبب سوء التغذية المزمن.

ولاحظ التقييم أن نقص المغذيات الدقيقة شائع لدى البلدان الموسرة والأقل ثراء على حد سواء بالإقليم مما ينعكس على هيئة عواقب وخيمة بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالمدارس ، والإنتاجية ، والصحة العامة.

وتقدّر منظمة «الفاو» أن الصراعات والنزاعات الأهلية لا تزال العامل الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي في الإقليم خلال السنوات الأخيرة ، إذ تشمل المناطق الساخنة كلاً من العراق ، والسودان ، وسوريا ، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن ففي سوريا وحدها ، يقدر أن نحو 6.3 مليون نسمة في حاجة إلى مساعدات غذائية وزراعية متواصلة وفي الطرف الآخر من معادلة سوء التغذية ، فإن ما يقرب من ربع سكان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا يعانون حالياً من السمنة – كضعف المتوسط العالمي ونحو ثلاثة أضعاف المعدل السائد لدى البلدان النامية ككل.

وتلاحظ منظمة «فاو» علاوة على التحديات الهيكلية القائمة منذ وقت طويل، أن تغير المناخ والأمراض الحيوانية الناشئة تساهم في تقويض صرح الأمن الغذائي بإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.

كذلك فإن الاعتماد البالغ على واردات المواد الغذائية لتلبية احتياجات الاستهلاك يجعل الإقليم شديد التعرض لارتفاع وتطاير الأسعار العالمية للسلع الزراعية. والمتوقع وفقاً لتقييم منظمة «فاو» أن هذا الاعتماد على المصادر الغذائية الخارجية سوف يتصاعد خلال العقود المقبلة.

وحذرت منظمة «فاو» من أن احتياجات الاستيراد الكبيرة للإقليم من المواد الغذائية ، والنمو البطيء في الإنتاج الغذائي المحلي ، والمستويات المرتفعة من الفاقد الغذائي تشكل مجتمعة مدعاة للقلق.

ولا تعادل الغلة البالغة 1.8 طن متري للهكتار سنوياً ، من ناتج الحبوب في الإقليم أكثر من 56 % من المتوسط العالمي ، في وقت يقدّر فيه أن 20 % من مجموع المواد الغذائية في المنطقة تهدر هباء أو تفقد كخسائر.

ومع ذلك فثمة مجال لزيادة الإنتاجية لدى معظم البلدان في الإقليم – وبخاصة لدى بلدان الدخل المنخفض مثل السودان واليمن وموريتانيا – ولا بد من بذل جهود واسعة النطاق للحد من فاقد الأغذية.

وقدّم تقييم منظمة «فاو» أيضاً مقترحاته بشأن الإجراءات التي يسع بلدان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا أن تتخذها بشكل فردي وجماعي ، تصدياً لشواغل الأمن الغذائي الإقليمي.

وعلى الصعيد الوطني ، يتعين على الحكومات أن توجّه مزيداً من الموارد نحو زيادة الإنتاجية الغذائية ، وبخاصة من جانب صغار المزارعين.

ويرتبط انخفاض الإنتاجية الزراعية في الإقليم بالاستثمار المحدود في مجالات البحوث والتنمية ، وبطء المزارعين في تبني واستخدام التكنولوجيات المتوافرة والفعالة. وثمة حاجة إلى النهوض بخدمات الإرشاد من خلال إصلاحها وتعزيزها ، ويتضمن ذلك دعم المدارس الحقلية للمزارعين والتعاونيات الزراعية.

وتشمل المجالات الأخرى التي تتطلب استثماراً ، البنية التحتية الريفية مثل مرافق النقل والأسواق، ومبادرات التوعية والإرشاد التي تهدف إلى مساعدة المزارعين في الوصول إلى منافذ التسويق، وغير ذلك من البرامج التي تيسّر وصول المزارعين إلى الائتمان والخدمات المالية.

وعلى المستوى الإقليمي تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون على خفض الحواجز أمام تجارة المواد الغذائية ، ويتعين على الحكومات أيضاً أن تنظر في تجميع مواردها لإنشاء احتياطيات غذائية إقليمية.